تحت المجهر

العرش الذي لم يعد باستطاعة الدولار ملؤه

اعلن صندوق النقد الدولي عن خطة جديدة لدعم الدولار الاميركي. وتتلخص الخطة في طرح كمية كبيرة مما يسمى بـ "حقوق السحب الخاصة"، بحيث تحول مختلف الدول الاعضاء في الصندوق قسما من احتياطاتها الموجودة بالدولارات الى حقوق السحب الخاصة.

ومن شأن هذه الخطة تخفيف الضغط على الدولار ومحاولة الحد من تدهوره المستمر. ومن ناحية اخرى فانها ستؤدي الى الاقلال من اعتماد الدولار كوحدة رئيسية للتعامل في سوق النقد العالمي بحيث تشارك الدولار في هذه الوظيفة حقوق السحب الخاصة التي يحدد سعرها بعملات مجموعة من البلدان.

ان هذه الخطة تعكس بعض الاستجابة الى التغيرات الموضوعية التي تشهدها العلاقات النقدية الدولية. فالدولار الاميركي لم يعد قادراً على المحافظة على الوضع الاستثنائي والمهيمن الذي كان يتمتع به في السابق وذلك بسبب الصعوبات والمشاكل التي يشهدها الاقتصاد الاميركي.

من هنا فاننا نأمل ان تنعكس هذه الحقيقة في قرارات اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي التي ستجتمع في المكسيك في نهاية هذا الشهر. أبو فجر

اميركا تبحث عن بديل للبترول

في محاولة من الادارة الاميركية لتجنب الاعتماد على البترول الذي تستورد نصف احتياجاتها منه من الخارج، وضع الرئيس كارتر مشروعاً لزيادة انتاج الفحم من ٦٨٥ مليون طن عام ٧٧ الى ١٢ بليون طن في عام ١٩٨٥

ومن ناحية اخرى فان عملية تحويل المشاريع من الاعتماد على البترول كوقود اساسي الى الفحم يتطلب نفقات كبيرة يمكن ان تصل الى ٦٠ بليون دولار. هذا وستكون قضية نقل الفحم من اماكن استخراجه الى مراكز استهلاكه سيتطلب تخصيص قطارات طول الواحد منها ميلاً كاملاً ويمر كل ٦٠ دقيقة في كل ناحية من انحاء البلاد مما يعرقل نقل المنتجات الصناعية والزراعية الاخرى.

ان حل ازمة الطاقة يكمن في ايجاد علاقات تجارية متكافئة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ولن تجدي - في المستقبل المنظور - اية مشاريع لا تأخذ هذا الواقع بعين الاعتبار.

الاقتصاد المصري أصبح جزءاً من السوق الرأسمالي بعد أن تخلت الدولة عن اسلوب التخطيط

الدكتور فؤاد مرسي

● تشكو ربات البيوت من ان الجبنه قلت بركته .. فهل هذا صحيح وما السبب ؟

- هذا ايضا عرض من اعراض مرض الانفتاح الاقتصادي فقيمة الجنيه في الداخل تنخفض بفعل الغلاء وارتفاع الاسعار . فقيمة الجنيه في الخارج تنخفض لان هناك عجزا في ميزاننا التجاري . والغريب ان الحكومة قد بدأت تميد النظر في قيمة العملة . وقد فكرت الدولة بالفعل ان تخفض قيمة الجنيه ؛ وهو تفكير كان سينتهي بان نوفع من قيمة اى عملة اجنبية على حساب عملتنا ؛ لكنها لجأت الى اجراء التخفيض بطريق ملتو وهو ما يتم الآن عبر ما يسمى « بالسوق الموازية » او « السوق التشجيعية » وهي كلها اسماء معناها وضع سعر منخفض للجنيه المصري بحيث يشتري الاجنبي بارخص مما كان يشتريه .. فالدولار كان يحسب لحامله باربعين قرشا بالسعر الرسمي ؛ وكانت هناك بالطبع سوق سوداء نتيجة للتهريب، وبدلا من مقاومتها ظهر القرار انشاء « السوق التشجيعية » لتشجيع صاحب الدولار على ان يتقدم به للجهات المصرية فيحصل على السعر الاعلى من الاربعين قرشا .

● اليس هذا فرورويا لتحصل الدولة على العملات الصعبة التي تحتاجها ؟

- المشكلة ان لفظة « سعر الدولار » مشكلة وهمية بالنسبة لاى بلد يحكم تخطيط اقتصاده القومي ويعمل على تعبئة موارده الداخلية والخارجية من اجل التنمية ؛ وعندئذ فليضارب من يضارب في الخارج على سعر عملته فلن يؤثر هذا على سعر العملة في شيء الا على سوق التهريب فقط . ولن يضار عندئذ سوى المهربين .

اما والحال كما هي عليه الآن .. اقتصاد لا ياخذ بالتخطيط ولا يعمل على تعبئة موارده الداخلية والخارجية لتنمية نفسه فهو في الوقت نفسه يفرط في قيمة عملته بين العملات الاجنبية ؛ ولا يكون لديه مانع من ان يصبح صاحب الدولار سواء كان مصريا او اجنبيا صاحب قيمة مضاعفة بالعملة المصرية ؛ وبالتالي تزداد قدرته على الشراء داخل مصر حينئذ فرخص كل السلع المصرية في نظره سواء كانت سلعة العمل او سلعة الارض . سلعة الاستهلاك او سلعة الانتاج .. كله باختصار يرخص في نظره .

ومن الملاحظ ان الحكومة قد اتخذت قرارات متوالية تؤكد عملية تخفيض الجنيه المصري تباعا وذلك برفع اسعار السوق التشجيعية والتسليم بان عديدا من السلع المستوردة سواء للقطاع العام او للقطاع الخاص تحسب كلها على اساس السعر التشجيعي ؛ وهذا تسليم مباشر من الدولة بان سعر الدولار يساوي سبعين قرشا بدلا من اربعين .

وهذا قرار برفع اسعار هذه السلع في مصر . وتتم هذا بمباركة الدولة نفسها .

وتتجه هذه السوق الآن لكي تجعل سعر الدولار بالنسبة للجنيه المصري خاضعا لقوانين العرض والطلب يوميا حتى لا تتدخل الدولة بالمرة في تحديد سعر الدولار .

عن « الاهالي » المصرية

عمال اسبانيا الزراعيون يناضلون ضد البطالة

تحتل اسبانيا احد المواقع الاكثر تخلفا بين الدول الاوروبية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ويبدو هذا التخلف في اشد اشكاله وضوحاً في القطاع الزراعي وخاصة في مقاطعات الاندلس التي تعتمد بالاساس على الانتاج الزراعي.

تبلغ نسبة البطالة في تلك المقاطعات ١٨ بالمئة من مجموع العاملين في الزراعة والبالغ عددهم ٤٠٠ الف عامل زراعي. وكما تقول مجلة "تايم" الامريكية في عدد ١٩٧٨.٤.١٤ "فإنه من الطبيعي ان يكون واحد من كل ٤ او ٥ عمال زراعيين عاطل عن العمل لمدة تسعة اشهر في السنة على الاقل" ومما يزيد من تفاقم ازمة البطالة هناك ان عشرات الالاف من العمال الاندلسيين الذين يعملون في دول اوروبا الغربية قد بدأوا في العودة الى وطنهم بسبب الاستغناء عنهم نتيجة للبطالة المتزايدة هناك ايضاً.

واذا كان نظام حكم فرانكو الفاشستي قد تمكن بالحديد والنار من قمع مظاهر النضالات الطبقية في اسبانيا، فقد توفرت ظروف اكثر ملاءمة لتنامي النضالات المطلبية وبروزها على سطح الحياة الاسبانية بعد انهيار نظام فرانكو.

وتشهد مقاطعات الاندلس - كسائر المقاطعات الاسبانية - سلسلة من المظاهرات والاعتصامات والاضرابات التي يقوم بها الشغيلة دعماً لمطالبهم الاقتصادية والاجتماعية. وكان اخر هذه الفعاليات الاضراب العام الذي دعت اليه نقابات العمال الزراعيين الاشتراكية والشيوعية في الاسبوع الماضي احتجاجاً على البطالة. ورفع في الاضراب شعار "الارض لمن يفلحها" كما احتل عدد من المضربين، وبصورة رمزية، خمس مزارع عائدة لكبار ملاكي الاراضي.

ان الاوضاع الاقتصادية المتردية للعمال الزراعيين في الاندلس هي ارضية ملائمة لانفجار النضالات الطبقية هناك. وتشعر الطبقة الحاكمة بخطورة الاوضاع التي لخصها حاكم اشبيلية بقوله "عندما لا يجد الناس العمل يسود الجوع النفسي والاجتماعي والجسماني. ان ذلك هو برميل بارود لا ينتظر سوى الشراره لينفجر".

ويستمر العمال الزراعيون الاندلسيون في نضالهم لتحقيق شعار "الارض لمن يفلحها" ويمكن التكهن بان هذا النضال سيتصاعد متخذاً اشكالاً اكثر راديكالية. وكما قال احد القادة النقابيين "فان العمال الزراعيين سيأتون في المرة القادمة حاملين منجلاً في يد وبندقية في اليد الثانية".

مؤلفون غربيون: الدولة الفلسطينية ممكنة اقتصادياً

اصدرت دار كينيات بورت واشنطن في اواخر عام ١٩٧٧ كتاباً بعنوان "الدولة الفلسطينية" من تاليف ريتشارد وارد وروبن بيرتز وايفان ويلسون. والكتاب ينقسم الى قسمين: سياسي يبحث في الاحتمالات الممكنة لحل القضية في الشرق اوسطية والقضية الفلسطينية، واقتصادي يبحث في اقتصاديات الاردن والاراضي المحتلة.

لعل ابرز فصل في القسم الثاني هو "اقتصاديات السلطة (او الدولة) الفلسطينية" الذي كتبه ريتشارد وارد. ويناقش الكاتب موضوع اقامة سلطة او دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية لا ترتبط بعلاقات اقتصادية مع اسرائيل ويبين ان مثل هذه الامكانية ممكنة في حالة توفر معونة سنوية مقدارها ٥٠٠ مليون دولار سنوياً وعلى مدى طويل.

ويعتقد الكاتب انه في حالة قيام هذه الدولة في الضفة وقطاع غزة فبإمكانها ان تعتمد على نفسها اقتصاديا بعد فترة وجيزة على ان يتم تبادل تجاري حر بينها وبين اسرائيل وان يجري تنسيق وتنفيذ خطة تنمية اقتصادية.

ورغم صدور الكتاب قبل فترة وجيزة فان محتوياته كتبت اصلاً عام ٧٠ مما يجعله قاصراً عن ملاحقة وتحليل الاوضاع التي نشأت خلال السنوات الثمانية الماضية.

الا ان الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن استخلاصه من الكتاب هو امكانية اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وتوفر القاعدة الاقتصادية التي يمكن ان تكون - اذا ما اقترنت بالتخطيط الاقتصادي العلمي - منطلقا لبناء هذه الدولة.

خطوة جديدة معادية للاحتكارات النفطية

فينا - بتأثير الحكومات البترولية الوطنية وشركاتها الوطنية المنتجة للنفط انعقد في فينا مؤتمر شركات النفط الحكومية لبلدان منظمة اوبيك وذلك للبحث في زيادة سيطرة شركات النفط الحكومية على ثروتها البترولية وتطوير هذه السيطرة الى مجال تكرير ونقل وتصنيع النفط. وهو المجال الذي تحقق الاحتكارات البترولية الاجنبية الجزء الاعظم من الارباح نتيجة سيطرتها عليه حتى الان.

ويعتبر هذا الاجتماع علامة هامة على طريق تقليص نفوذ الاحتكارات البترولية الاجنبية واسترداد جانب اخر من مردود البترول لصالح اصحابه.

موزمبيق دولة فتية تبني نفسها

بعد ان ظفرت موزمبيق باستقلالها اثر انتصار الثورة الوطنية على الاستعمار البرتغالي

عملا دؤوبا على طريق البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ومن الاجراءات الهامة التي تقوم بها الدولة هي اشاعة التعاونيات في شتى فروع الانتاج والخدمات. ففي مجال الزراعة تمت اقامة ١٣٤ مزرعة تعاونية تضم ١٥ الف عضو في ٧ مقاطعات. ويوجد في مقاطعة جازة وحدها ٢١ مزرعة تعاونية بلغ مجموع استثماراتها مليونان و ٧٠٠ الف دولار. وكما التعاونيات الانتاجية الى مرحلة اصبح ممكناً معها البدء في تخطيط الانتاج الزراعي.

اما في قطاع الخدمات من تجارة ومواصلات فقد اقيمت ٢٠٠ جمعية تعاونية استهلاكية ينتظم فيها مئات الالاف من الاعضاء في مدن وقرى موزمبيق المختلفة. وتتيح هذه الجمعيات الاستهلاكية تقديم الخدمات للمواطنين موفرة عليهم مبالغ كبيرة من الارباح التي كانت ستذهب الى جيوب

حكومة موزمبيق التقدمية اهتماماً خاصاً بتطوير صناعة صيد الاسماك فقد اجرت مسحا لمياهها الاقليمية قامت به سفن من المانيا الديمقراطية والنرويج والاتحاد السوفياتي. واثبتت نتائج هذا المسح ان موزمبيق يمكن ان تصبح بلداً كافياً لنفسه في الاسماك بل ومصدراً لها ايضاً. وقد اعلن سيرجيو باسولتو مدير المسكات في موزمبيق بان البلاد

مؤسستين مسؤولتين عن صناعة صيد الاسماك اولاهما للتسويق والثانية للصيد وتملك ٦٠ سفينة صيد. هذا وقد بدأ العمل في اقامة شبكة من البرادات في موانيء موزمبيق الرئيسية وذلك لحفظ الاسماك كما يجري العمل على انشاء جمعيات تعاونية للصيد.

ان كل هذه الانجازات تبين بكل وضوح ما تستطيع